منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

قطاع الأمن الغذائي

رؤية الأردن: خارطة طريق الاقتصاد الأردني

www.jsf.org www.jsf.org

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.
وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 20120311000026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

يقدم هذا تقرير آراء نخبة من المختصين والخبراء في **قطاع الأمن الغذائي** تم التوافق عليها ضمن مجموعة من جلسات حوارية مركزة عقدها منتدى الاستراتيجيات الأردني، حيث قام المنتدى خلال الفترة الماضية بتنسيق الجهود وترتيب الجلسات الحوارية وتقديم الدعم الفني واللوجستي اللازمين.

حيث يهدف هذا الجهد إلى تحديد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه **قطاع الأمن الغذائي** للسعي نحو تقديم حلول عملية من خلال مجموعة من المبادرات (المشاريع).

شكر وتقدير

يعرب منتدى الاستراتيجيات الأردني عن بالغ شكره وتقديره لأعضاء فريق عمل **قطاع الأمن الغذائي** لمساهمتهم القيمة في صياغة هذه الأفكار والمبادرات المقترحة، والتالية أسماؤهم:

قائد فريق العمل:

1. الدكتور فاضل الزعبي

أعضاء فريق العمل (بالترتيب الأبجدي):

1. المهندس أنور حداد
2. السيد ثائر العدوان
3. الدكتور خالد القضاة
4. السيد خلف السردية
5. الدكتور خليل الجواسرة
6. الدكتور عامر جبارين
7. المهندس عبد الله الزين
8. السيد عماد النن
9. السيد محمد الحمود
10. السيد محمد الافرنجي
11. السيد نعمان ملكاوي
12. السيد يوسف حميد الدين

جدول المحتوى

مقدمة 5
أداء القطاع خلال السنوات الخمس الماضية..... 8
أصحاب المصلحة للقطاع: الترابط والتقاطعات 11
التحليل الرباعي 12
الأهداف استراتيجية 13
المبادرات (المشاريع) 14
التوصيات 17

1. مقدمة

تشير المسودة النهائية للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021 - 2030 الصادرة عن وزارة الزراعة[1]، إلى قدرة الأردن على إنشاء مركز اقليمي للأمن الغذائي لتشكل بذلك نقطة انطلاق للعمل الوطني والإقليمي المشترك؛ حيث تسعى الاستراتيجية إلى توفير كافة الخدمات اللوجستية وتخزين الفائض الزراعي وتبادل المعرفة والتقنيات الحديثة، ليصبح بذلك مركزاً اقليمياً لتقديم خدمات الطوارئ المتعلقة بالغذاء لدول الإقليم.

يتمتع الأردن بالعديد من المزايا النسبية التي تجعله مؤهلاً ليكون مركزاً إقليمياً للأمن الغذائي، نظراً لما يتمتع به من موقع استراتيجي يربطه بدول الشام والعراق من جهة وبدول الخليج العربي من جهة أخرى؛ ومما يعزز هذه الفكرة أيضاً ما يتمتع به الأردن من اتفاقيات تجارية ومعاملات تفضيلية مع العديد من الوجهات التصديرية الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يختلف عن مفهوم الاكتفاء الذاتي؛ حيث ترتكز محاور الأمن الغذائي ضمن 4 مرتكزات أساسية (القدرة على تحمل التكاليف، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء، ومحور الموارد الطبيعية واستدامتها)[2] وهو ما يمكن تحقيقه استناداً إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أساس تسهيل تجارة الغذاء العالمية، وتنويع مصادر الاستيراد الغذاء؛ إضافة إلى تحديد خطط توريد بديلة.

وفي سياق المذكور أعلاه، يتطلب من المعنيين وأصحاب القرار في الأردن؛ بذل المزيد من الجهد والسعي الحثيث لتحقيق هذه الغاية؛ حيث يشير تقرير الأمن الغذائي العالمي 2021، الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية في مجلة الإيكونومست إلى تأخر درجة وترتيب الأردن عربياً؛ حيث حل بالمرتبة الـ 7 عربياً والـ 49 عالمياً.

[1] وزارة الزراعة والري
[2] Global Food Security Index

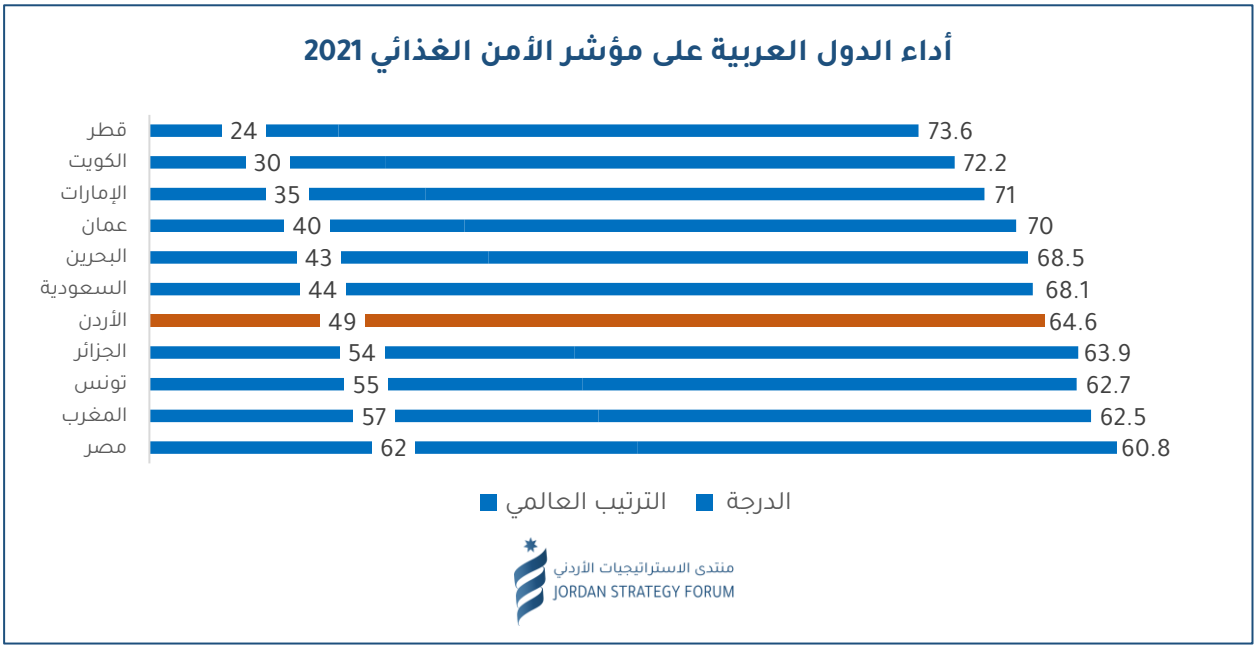

كما يظهر مؤشر الأمن الغذائي العالمي بأن هناك الكثير مما يجب تحقيقه لتحسين مستوى الأردن ضمن (المؤشرات الفرعية) لكل محور رئيسي يتبع لمؤشر الأمن الغذائي. إذ تشير نتائج المحاور الرئيسية إلى تدني بعض المؤشرات الفرعية مقارنة بالمعدل العالمي لهذه المؤشرات؛ كما هو مبين أدناه:

المحاور الرئيسية	المؤشرات الفرعية	درجة الأردن	المعدل العالمي	مستوى انحراف درجة الأردن عن المعدل العالمي
محور القدرة على تحمل التكاليف	التعرفة الجمركية على المستوردات الزراعية	55.1	63.3	8.2 -
محور التوفر	البحث والتطوير الزراعي	35.7	42.1	6.4 -
	تقلبات الإنتاج الزراعي	48.3	61.0	12.7 -
محور الجودة والسلامة	المعايير الغذائية	50.0	62.1	12.1 -
	توفر المغذيات الدقيقة	68.6	78.3	9.7-
محور الموارد الطبيعية واستدامتها	المياه	10.0	19.7	9.7 -
	مدى الحساسية المترتب بالتغير المناخي واستنفاد الموارد الطبيعية	41.3	69.6	28.3-

وهو ما يتطلب من المعنيين في الأردن الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- **بناء رزنامة زراعية متكاملة** يتم من خلالها مراجعة الرسوم الجمركية المفروضة على كافة المنتجات الزراعية؛ على أساس زيادة هذه الرسوم على المنتجات الزراعية المنتجة محلياً والتي

يحقق الأردن فيها اكتفاء ذاتي، وإزالة أي معيقات جمركية على المنتجات الرئيسية التي يستوردها الأردن كالقمح والشعير من خلال تفضيل المعاملات التجارية لبعض الدول، والذي بدوره سيساهم في زيادة العرض محلياً والمحافظة على ثبات الأسعار على المدى الطويل.

2- **تعزيز دور المركز الوطني للبحوث الزراعية**، وزيادة الإنفاق على الأبحاث الزراعية لغايات تطوير إنتاج محلي مستدام، وممكّن بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة، وتكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء.

3- **زيادة التوعية المحلية حول تحسين التغذية لكل من الأطفال والبالغين**: من خلال توسيع نطاق وضع المعايير للمشتريات العامة، وتوفير الأطعمة الصحية في المؤسسات العامة، وتوفير وجبات مدرسية متوازنة وخيارات صحية وحظر بيع الأغذية المصنعة في المدارس، ودعم تنفيذ البرنامج الوطني للتغذية المدرسية.

4- **تعزيز إدارة الموارد المائية بشكل فعال**، والتخفيف من نسبة الفاقد من المياه من خلال إعادة تصميم شبكات مليا‌ه، والتوسع في المشاريع ذات العلاقة بالمياه المعالجة في سبيل الوصول إلى نسبة تزويد عالية للقطاع الزراعي بالمياه المعالجة.

5- **إعادة هيكلة سياسة الدعم الزراعي والمائي،** لتشجيع المزارعين المحليين على زراعة المحاصيل الاستراتيجية (المستوردة)، وزيادة كفاءة استخدام المياه خاصة في منطقة الأغوار، نظراً لاعتمادها الكلي على الزراعة بالري.

2. أداء القطاع خلال السنوات الخمس الماضية

يشير التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) حول حالة الأمن الغذائي منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا لعام 2021؛ إلى أن الدول العربية تواجه تحديات عديدة في تحقيق أحد أهم أهداف التنمية المستدامة المرتبط بمفهوم الأمن الغذائي والذي يعني بالقضاء التام على الجوع في مختلف أنحاء العالم؛ ضمن مؤشر ضمان الوصول المنتظم إلى غذاء كاف وآمن ومغذٍ لجميع الناس، والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية.

انتشار الجوع: حيث يشير التقرير[3] إلى أن جائحة كورونا ساهمت في زيادة مستوى "انتشار الجوع" في المنطقة العربية بنسبة زيادة بلغت (7.5%)؛ إذ بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية لعام 2020 حوالي 69 مليون شخص، وهو ما يمثل (15.8%) من سكان العالم العربي.

تزايدت نسبة انتشار نقص التغذية في المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين؛ في حين أن المعدل العالمي تناقص مع مرور الوقت. وفي السياق المحلي، **فقد بلغت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الأردن حوالي 9.5% خلال الفترة ما بين 2018 -2020.**

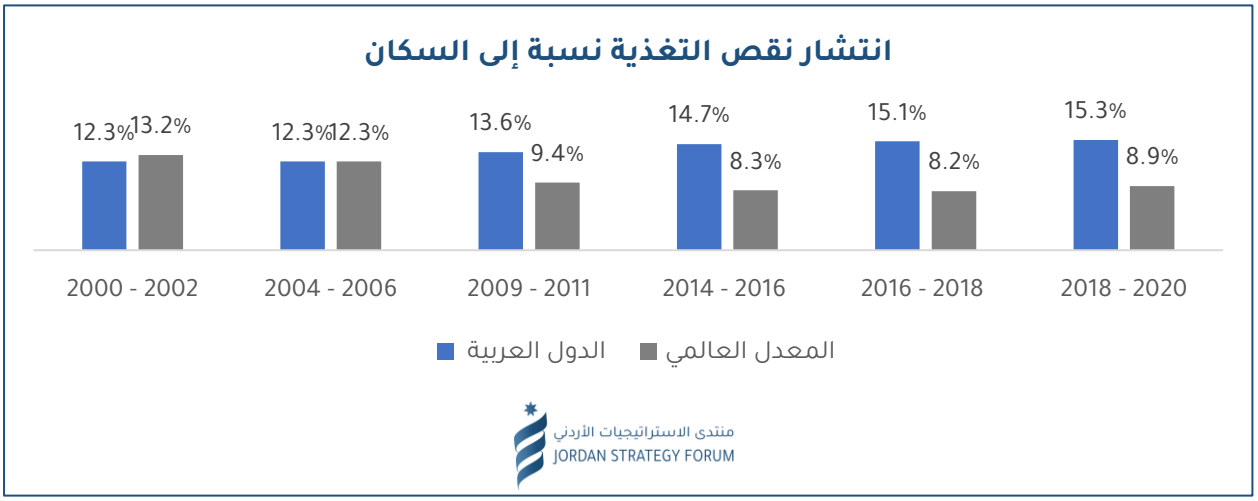

انعدام الأمن الغذائي: كما أشار التقرير إلى استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي (المعتدل أو الحاد) في اتجاه تصاعدي، حيث أثر على ما يزيد عن 141مليون شخص في العالم العربي لعام 2020؛ وهو ما يعني بأن ثلث سكان المنطقة العربية (32.3%) لم يكن لديهم إمكانية الوصول المنتظم إلى طعام كافٍ ومغذٍ في عام 2020.

[3] FAO, Regional Overview of Food Security and Nutrition 2021

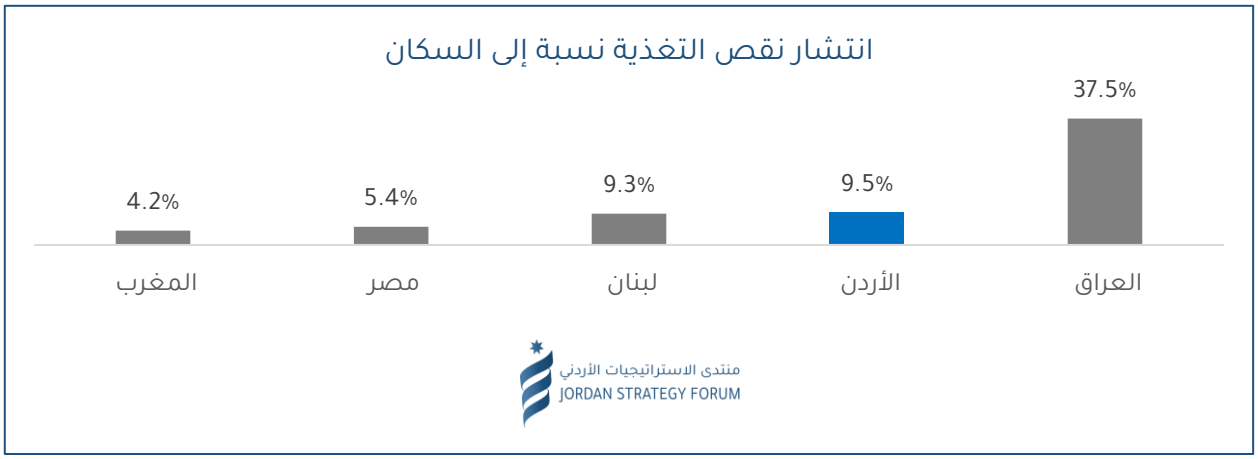

ترتفع نسبة انعدام الأمن الغذائي (المعتدل والحاد) في المنطقة العربية مقارنة بالمعدل العالمي. وفيما يتعلق بالأردن، **فقد بلغت نسبة الأردنيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حوالي (3%) سكان المملكة تقريباً**[4].

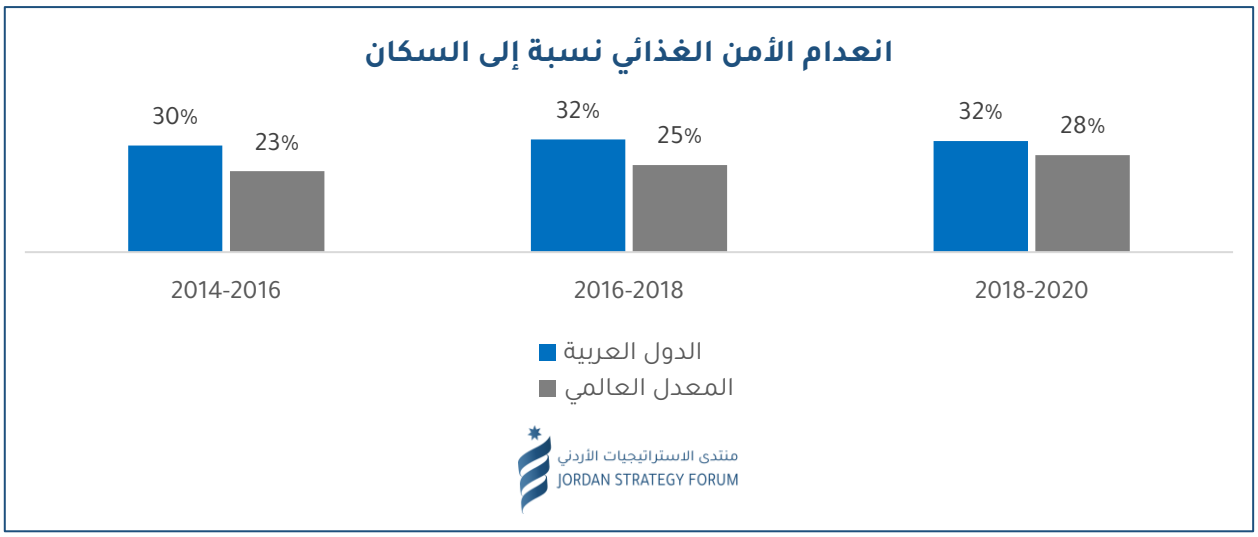

توافر الغذاء محلياً[5]: اتسعت قيمة الفجوة الغذائية في الأردن خلال العقود الماضية (ما يعني عدم التناسب بين الكميات الغذائية المنتجة محلياً وحاجة السكان من الغذاء؛ الأمر الذي يؤدي إلى استيراد الغذاء من الخارج)؛ حيث شكلت قيمة المستوردات الزراعية أكثر من ثلاث أضعاف قيمة الصادرات الزراعية بعجز بلغت قيمته (1.7 مليار دينار سنوياً) للفترة ما بين (2015-2019).

[4] ReliefWeb, Jordan Food Security Update
[5] Jordan Strategy Forum, Agriculture Policy Paper

ويمكن إعادة هذا العجز إلى سببين رئيسيين: السبب الأول يعزى إلى المنتجات التي يصعب إنتاجها محلياً نظراً لعدم ملائمة الأراضي المتاحة والظروف الجوية المناسبة أو المصادر المائية الكافية؛ أما السبب الثاني فيعود إلى عدم ريحية بعض المحاصيل نتيجة لضعف السياسات المحلية التي تنظم أو تشجع زراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، مما أدى إلى عزوف المزارعين عن انتاج هذه المحاصيل.

الشكل 4: قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي (مليون دينار)

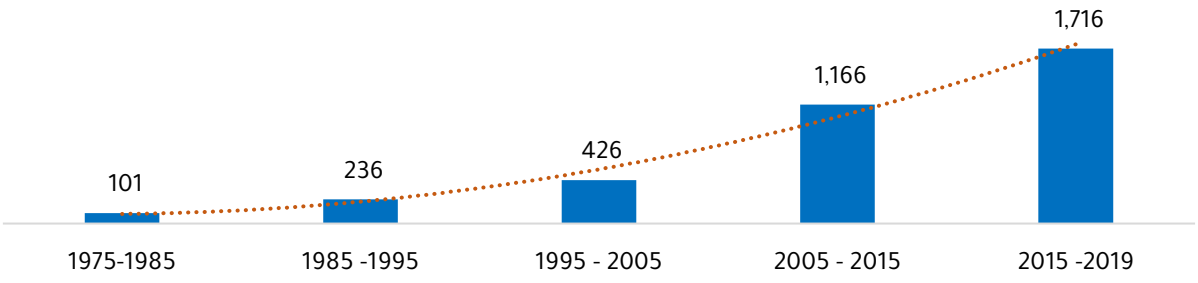

3. أصحاب المصلحة للقطاع: الترابط والتقاطعات

يرتبط قطاع الأمن الغذائي مع العديد من القطاعات الأخرى؛ حيث يمكن أن يتخذ هذا الترابط أشكال متعددة تتمثل في تقاطعات مشتركة أو اعتماد متبادل، أو قد تكون على شكل تداخلات في المصالح؛ وهو ما يتطلب الحاجة إلى المفاضلة وإعطاء الأولويات بحسب كل قطاع.

أوجه التداخل مع القطاعات الأخرى

القطاع	العلاقة
وزارة الزراعة	تعزيز الإنتاج الزراعي، والإنتاجية والأسواق من أجل توسيع توافر الغذاء والوصول إليه، والمساهمة في تحسين استقرار إمدادات المواد الغذائية واستخدامها
وزارة الصحة	الحفاظ على الوضع الصحي للسكان من خلال إجراءات لتحسين ممارسات التغذية والرعاية للأطفال الرضع، ومكافحة الأمراض المعدية، وتوفير المغذيات الدقيقة، ومنع الأمراض المرتبطة بالتغذية، وتعزيز سلامة الأغذية.
وزارة للصناعة والتجارة والتموين	تحسين نظم التجارة الخارجية عن طريق الملحقيات التجارية وإعطاء بيانات دقيقة عن حجم التجارة وأنواع السلع، فضلا عن مهامها الداخلية المتمثلة بتوفير مخازن للخزين المؤقت والاستراتيجي
وزارة لتنمية الاجتماعية	تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي وإغنائها بالبيانات تحديثها وربط الموارد بالفئات المستضعفة
وزارة العمل	وضع السياسات والبرامج للتخفيف من البطالة إضافة الى توفير البيانات والإحصاءات الخاصة بذلك.

أوجه الترابط مع القطاعات الأخرى

القطاع	العلاقة
القطاع الخاص	ستقوم الجهات الفاعلة الخاصة بما يلي: (١) قيادة الجهود فيما يتعلق بإمدادات المدخلات والتسويق والواردات والصادرات والنقل و (٢) المساهمة في الزراعة وتجهيز الأغذية وتحسين البنية التحتية والتنمية التنظيمية.
وزارة المياه والري	مساعدة تطوير القطاع الزراعي من خلال توسيع الأراضي المستصلحة والمحافظة على الحصص المائية.
وزارة المالية	لإدارة المالية العامة والإنفاق وتنسيق المساعدة المالية الدولية.
وزارة الداخلية	مكافحة الجريمة الاقتصادية ومتابعة الغش التجاري وتسهيل الوصول الى الغذاء والمساعدة في السيطرة على المخاطر، ولرصد حالات وسياسات إغراق السوق والمخاطر الخارجية الأمنية والتي تؤثر على الإمدادات الغذائية.
ووزارة البيئة	تطوير وتحديث وسائل والطرق الناجعة لامتصاص الصدمات المناخية لزيادة مناعة القطاع بمواجهة التغيرات المناخية.

4. التحليل الرباعي

نقاط القوة	نقاط الضعف
6. توجيهات سامية بخصوص الامن الغذائي تحديدا: دعم سياسي على أعلى المستويات بحاجة الى التنفيذ من قبل صناع القرار. 7. منظمات المجتمع المدني النشطة وقطاع خاص بخبرات متراكمه ملائمه. 8. قدرة تخزينيه للسلع الاستراتيجية بوجود الامن والمجتمعي والاستقرار السياسي. 9. بنى تحتية مناسبة وخدمات ملائمه كدائرة الاحصاءات بقدرة عالية ومراكز البحوث وبنية تحتية صحية ومراقبة الغذاء. 10. موقع متوسط في سلم الدول من ناحية الامن الغذائي.	1. عدم ربط المخرجات المرجوة لتحقيق الامن الغذائي بميزانية الانفاق الحكومي 2. عدم شمولية شبكات الأمان الاجتماعي. 3. عدم وجود الهيكل القانوني للأمن الغذائي الفاعل. 4. محدودية استيعاب أصحاب القرار لماهية الامن الغذائي (مفهوم الأمن الغذائي أوسع بكثير من الإنتاج الزراعي أو حتى توفير الغذاء. فهو قطاع متعدد الأبعاد، كما أن الهياكل الفاعلة متعددة وبحاجه الى تنسيق وضبط جهودها). 5. عدم وضوح الاستراتيجية المعدة حديثاً لخلطها بين الأهداف وخطة العمل (إن صياغة وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وبرنامجها التنفيذي مهمتان منفصلتان لا تتم من نفس الفريق) وغياب البحث العلمي عن المشاركة بوضعها.
الفرص	**التهديدات**
1. تفعيل دور الأردن ليصبح مركزا إقليميا للغذاء. 2. اخذ الريادة الإقليمية في الحد من فقدان الاغذية والاستثمار في الهدر الغذائي. 3. بنك لمعلومات الامن الغذائي ضمن مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات العلاقة. 4. اتفاقات تجارية ومعاملات تفضيلية ثنائيه ممكن البناء عليها من اجل اتفاقيات اقليميه اطارية لخدمة الامن الغذائي الإقليمي. 5. اخذ دور الريادة في جهود الإغاثة الإنسانية في المنطقة واحتلال الموقع الأول لخطط المجتمع الدولي للاستجابة للازمات.	1. العبء الثقيل من فاتورة اللجوء والذي بدأ يتحول الى لجوء ممتد مستدام. 2. نضوب الدعم الدولي المالي للخطط الحكومية في هذا المجال. 3. الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء 40% خلال عام واحد. 4. ارتفع أسعار الطاقة والأسعار الدولية المتقلبة لمدخلات الإنتاج. 5. معدلات الفقر والبطالة المرتفعة نسبياً مع ارتفاع معدلات النمو السكاني مما يضعف الوصول للغذاء على مستوى الفرد والاسرة.

5. الأهداف استراتيجية

الأهداف الاستراتيجية
1. هيكل تنظيمي للأمن الغذائي ضمن إطار قانوني فعال -تعزيز حوكمة الأمن الغذائي.
2. حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي -توفر وسلامة الغذاء.
3. شراكات فاعلة بين القطاعات المختلفة في الأردن من جهة وبينها وبين الشركاء من الإقليم ومن خارجه.
4. قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي في الأردن.
5. تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له -الحد من فقدان الأغذية وهدرها وتعزيز سلامتها.

6. المبادرات (المشاريع)

اسم المبادرة: انشاء مجلس الامن الغذائي الوطني.
اسم الهدف الاستراتيجي: هيكل تنظيمي للأمن الغذائي ضمن إطار قانوني فعال -تعزيز حوكمة الأمن الغذائي **وحماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي -توفر وسلامة الغذاء.**
شرح مختصر: قيادة وتنسيق الجهود بين الهيئات الحكومية ذات الصلة والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويهدف هذا الإطار الفعال من التعاون إلى تطوير سياسات حقيقية قابلة للتنفيذ، إضافة إلى تعزيز الإطار المؤسسي للأمن الغذائي في الأردن؛ من خلال: • إنشاء جهة يعهد إليها بالمسؤوليات الشاملة في مجال متابعة التنفيذ والإشراف والتنسيق للأمن الغذائي في الأردن. • والمساهمة في تحديد مخصصات الامن الغذائي في الموازنة العامة واستقطاب التمويل.
النتائج المتوقعة: • احتياط استراتيجي من الغذاء مدار بطريقه فعاله. • خطط الطوارئ الخاصة بالأمن الغذائي والاستجابة لها معدة وفاعلة. • اتفاقيات الأمن الغذائي الإطارية الإقليمية موضع التنفيذ. • مناهج تعليمية وبرامج تدريبية متكاملة في الأمن الغذائي تم العمل بها. • جيل جديد من القادة جاهزون لمعالجة القضية الحيوية للأمن الغذائي بأسلوب متعدد التخصصات وعملي

تستند المبادرات التالية إلى صلاحيات مجلس الأمن الغذائي الوطني؛ ما يعني عدم الحاجة إلى إنشاء مراكز (أو مؤسسات مستقلة).

اسم المبادرة: انشاء المركز الإقليمي لبحوث الامن الغذائي
اسم الهدف الاستراتيجي: شراكات فاعلة بين القطاعات المختلفة في الأردن من جهة وبينها وبين الشركاء من الإقليم ومن خارجه وهيكل تنظيمي للأمن الغذائي ضمن اطار قانوني فعال - تعزيز حوكمة الأمن الغذائي.
شرح مختصر: سيقود المركز الإقليمي لمعلومات وبحوث الأمن الغذائي العمل الجماعي نحو تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية: • ضمان التشاركية الفاعلة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات الزراعة، والصحة، والهندسة، والعلوم الإنسانية، والعلوم الإبداعية، والتكنولوجيا، والابتكار للنهوض بالبحوث والسياسات الموجهة لأغراض تحقيق الأمن الغذائي. • تحديد وتنفيذ مناهج وحلول مبتكرة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية، وإعداد خارطة بحوث مع الخبراء في المجالات العلمية والاقتصادية والمتعلقة بالسياسات ذات الصلة. • توجيه وإشراك الباحثين والشركاء في مفهوم ريادة الأعمال لضمان تلبية الابتكارات لحاجات المجتمع واندماجها في الاقتصاد الوطني لتحقيق الأمن الغذائي. • توفير السياسات القابلة للتنفيذ وتهيئتها لصانعي السياسات وصناع القرار في مختلف دوائر المملكة وخلق البيئة المناسبة لتطبيقها، فضلاً عن تقديم التغذية الراجعة النشطة وحلقات الدعم المتكاملة. • نشر وتعميم مجالات البحث وتوجيه المزيد من حلول الأعمال المبتكرة في الأمن الغذائي وتسويق النتائج وربطها بعجلة الاقتصاد الوطني. • تطوير عادات التغذية الصحية ودعم حقوق الإنسان في الغذاء المغذي، وزيادة الوعي المرتبط بالأمن الغذائي والاستدامة البيئية.
النتائج المتوقعة: • الحد من آثار الأزمات والصدمات وتأثيرها على بلدان المنطقة. • الاستفادة من المميزات النسبية للأردن لخدمة المنطقة وإرساء أسس تعاون أوسع ومستدام. • تحويل الأردن ليكون المركز الإقليمي لنقل التكنولوجيا والتدريب في مجال الزراعة والأمن الغذائي. • إنشاء شركة استثمارية للأمن الغذائي. • وضع خطة طوارئ لطرق الإمداد البديلة في حالات الإغلاق والطوارئ.

اسم المبادرة: مركز بيانات ونظام رصد الأمن الغذائي الأردني.
اسم الهدف الاستراتيجي: قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي في الأردن.
شرح مختصر: إنشاء نظام منهجي لجمع بيانات الأمن الغذائي وفق مؤشرات الأمن الغذائي المعتمدة دوليا وتحديثها مع نظام للمتابعة والتقييم والتعلم والإبلاغ لرصد التقدم المحرز وقياس الآثار والتطورات .
النتائج المتوقعة: • إصدار تقرير سنوي عن حالة الأمن الغذائي في الأردن. • رقمنه العمليات والإجراءات والخدمات.

اسم المبادرة: مركز تحديث ومراقبة ادارة فقدان وهدر السلع الزراعية والغذائية.
اسم الهدف الاستراتيجي: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له -الحد من فقدان الأغذية وهدرها وتعزيز سلامتها.
شرح مختصر: • تحديد الوسائل والأدوات والجدوى من الإجراءات الرامية إلى الحد من فقدان وهدر السلع الزراعية والغذائية إلى جانب سلاسل الإنتاج والتوريد والاستهلاك، وتحسين وتطوير النظم الغذائية في الأردن واستراتيجيات التحول نحو نظم غذائية آمنة ومستدامة من خلال معالجة المعوقات والتشوهات • نسبة كبيرة من الأغذية المنتجة محليا أو المستوردة التي إما تفقد أو تهدر خلال سلسلة الإمداد الغذائي. • نقص الكبير في المعلومات حول الفاقد والمهدور من الغذاء في الأردن. • بلغ مقدار الهدر من الغذاء للفرد حوالي 93 كغم سنوياً مقارنة ب 121 كغم على المستوى العالمي • مجموع الغذاء المهدر في الأردن حوالي 935 ألف طن سنوياً بينما • وفي الأردن، الذي يعد فقير مائيا، فإن فقدان وهدر الأغذية لهما تأثيراً مضاعفاً ليس فقط على المياه، بل تمثل أيضا هدراً للموارد المستخدمة في الإنتاج مثل الأراضي والطاقة والمدخلات، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إضافةً إلى الأعباء المالية التي تضاف على المنتجين والتجار والمستهلكين
النتائج المتوقعة: • الاستفادة من الغذاء الزائد وغير المستهلك كغذاء وأعلاف وطاقة وأسمدة. • خلق فرص عمل جديدة. • تعزيز مفهوم التكايا وبنوك الطعام لجمع وتوزيع الأغذية الزائدة على الجمعيات الخيرية لدعم المحتاجين. • تحسين القيمة المضافة وتقليل الخسائر المالية. • تحسين الوعي لدى المنتجين والموزعين والبائعين والمستهلكين والتجار بما يترتب على فقدان الأغذية وهدرها من آثار، وكيفية الحد منها. • إعادة توجيه الدعم المباشر وغير المباشر ليكون أكثر كفاءة وفعالية والحد من التشوهات المرتبطة به. • إدخال التقنيات والممارسات المناسبة لزيادة العمر الافتراضي للسلع الغذائية وتقصير سلاسل التوريد.

7. التوصيات

1. إن الإلمام بالمخاطر والقيود يساعد على توقع الأحداث عندما تفرض الأزمة ضغوطا على النظم الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، وكيفية توجيه السياسات لتقليل المخاطر أو عواقبها، وكيفية معالجة مشاكل القيود. لذا لا بد من اعتبار أن تحليل قنوات الأغذية الأساسية ومعرفة الجهات الفاعلة الرئيسية سيقدم معلومات عن الجوانب الاقتصادية واتخاذ القرارات في نظام الأغذية التي تحدد كميات وأسعار السلع الغذائية المتاحة للسكان. بهدف الحصول على تفسير أفضل للأحداث، ومعرفة مكان وكيفية التصرف (على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل). لذا يجب إجراء الدراسة الأساسية بأكثر الطرق التشاركية الممكنة. ولهذا السبب، يجب أن يتم تطوير العناصر الرئيسية بشكل تدريجي من قبل مجموعة عمل متعددة التخصصات من أصحاب المصلحة الرئيسيين في نظام الأمن الغذائي في حلقة عمل نهائية وطنية للتحقق.
2. لا بد من التأكد من الملكية الوطنية لخارطة الطريق 2030 من خلال المشاركة الكاملة (بالحد المسموح والمناسب) للسلطات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تخطيط الإجراءات وتنفيذها ومراقبتها.
3. استخدام وتعزيز ممارسات المشاركة لتحديد الاحتياجات وبناء القدرات اللازمة لتمكين كافة الفئات وإرساء أسس المشاركة المستدامة والجادة طوال كافة مراحل الخطة .
4. تنفيذ التقييمات الأولية للاحتياجات والقدرات لضمان أن تؤدي بنود هذه الخطة إلى الاستفادة من الآليات والقدرات القائمة وعدم إنشاء أنظمة موازية.
5. لا بد من تجنب الضرر حيال عناصر وطرق الاستجابة. حيث إن المساعدة الخارجية لا تكون حيادية بل تندرج في السياق الذي يتم تقديمها فيه. ومن ثم قد تعزز أو تبدأ في مواجهة الاختلافات التي تسهم في حدوث الاخفاقات أو تؤدي إلى تفاقمها.
6. نشر العدالة وتطوير القدرات المحلية لمنع التمييز من أي نوع وتعزيز المساواة بين الجنسين استنادا إلى الفهم الشامل للاحتياجات والقدرات المختلفة لدى النساء والرجال والفتيان والفتيات. تتأثر أدوار النساء في عمليات التحول والتنمية تأثيرا شديدا بمدى إدراج احتياجاتهن في التقييم والتخطيط والبرامج بالإضافة إلى الاعتماد على ما لديهن من خبرات ونقاط قوة معتبرة في مجال التنمية.
7. التأكد من دمج المشكلات المشتركة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: البيئة والأمان وحقوق الأنسان
8. تقوية أنظمة المساءلة بحيث تستطيع محاسبة المسؤولين والسلطات المحلية وجهات المساعدات الدولية فيما يتعلق بتنفيذ خطط وبرامج هذه الرؤيا.

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan